

بيانات بدا الوحي لتعدي بيان اصول الشريعة وما ذكره من
كتاب الإيمان وغيره سني عليه وايد اسلام بكتاب الايمان لانه
راي ان الشريعة تفرقت وانما يحتاج اليه بيان احكامها الاصلية
والنوعية وهو الذي قصد الشيخ ابو محمد في ابتداء كتاب الكلام
في العقائد ومن لم يتدبّر بيان العقائد من الفقهاء والمحدثين
راي ان الكلام انما هو في فروع الدين وليست انما يكون بعد تقرر
العقائد الذي هو الواجب الاول علي اختلاف بين العلماء هو
وكل هؤلاء اوجاع ابتداء الكلام في اول اركان الفروع التي هي
الاسلام عليها وهو الصلاة المذكورة في الحديث بعد ركعتي الحمد
الاصل الاول وهو الشهادتان تبركا بالحديث ولا تضام من الدين
كالاس من الجسد ثم لا يتحدوث بعد حاجي الغالب الا في قضية
الاركان المذكورة في الحديث الا ان مقاصدهم اختلفت هنا ايضا
من ابتداء الكلام في الطهارة وهم الاكثرون راوا انها مفتاح
الصلاة التي به تدخل والكلام في الشرط تقدم علي المشروط
ومن ابتداء الكلام في وقوت الصلاة لفضل الامام في الموا
راي ان الخطاب بالطهارة وغيرها علي سبيل الوجوب انما يكون بعد
دخول الوقت تقدم الكلام فيه ثم عاد الي الكلام في الطهارة ثم
الدين ابتداء بالطهارة وذكرها بعد العقائد اختلفت اراهم فيما
يتقدمون من انواعها فمنهم من ابتداء بذكر غسل الوضوء كالمدة وثمة
واين الحاصل لانه المنصوص عليه في القرآن عند القيام الي
الصلاة ومنهم من ابتداء بذكر اقفى الوضوء كما رساله لانه السابق
عليه عادة ومنهم من ابتداء بذكر ما يكون به الطهارة وهو الماء في
الغالب لانه ما لم يوجد مع ولا بد له لا توجد الطهارة فينبغي ان
يكون

19
يكون الكلام فيه سابق علي الكلام فيما لانه كالاته واستدعي
الكلام فيه الكلام علي الطاهر من الاشياء والنجس فما لكي يعلم
ما ينجس الذي به تكون الطهارة وما لا ينجسه وما يمنع التلبس
به من الترتيب بالصلاة وما في حكمها وما لا يمنع من ذلك وهذه
طريقة المؤلف ومن سبته الي ذلك واعلم انه قد جرت عادتنا
في هذا الباب ان يقصر عن بيان حمايق سنة بل سبعة وهي
الطهارة والنجاسة والطاهر والنجس والطهرينة والتطهر
والتنجيس والترجمة المضاف اليها الباب هنا الطهارة عليها
تقتصر علي بيانها والاختصار فتقول الطهارة بفتح الط
وهي لغة التزاهة والنظافة من الانسان والاساخ وتستعمل
مجازا في التعريف علي العيوب وشرعا قال ابن عرفة هي صفة
حكيمية توجب كرمها جزا استباحة الصلاة به او فيها وله
قال اوليا من حيث والاخيرة من حدث وبقاياها هذا المعنى
النجاسة يقال كما قال ابن عرفة ايضا هي صفة حكيمية توجب
لوصفها منع استباحة الصلاة به او فيه انتهى ومعني قوله
حكيمية انه يحكم بها ويتدبر قياحها مما بها وليست بمعنى وجودها
قائما بحمله لا عنويا كالمعلم بجاهه ولا حسيا كالسواد والبياض
وقوله به اي بلا سعة فيمثل الثوب والبدن وانما وكلما يجوز
الهيلي بلا سعة فاندفع انه لا يتناول طهارة الماء المضاف
وقوله فيه يريد به المكان وقوله له يريد به المصلي وهو
شامل للطهارة المصلي من الحدث والخبث الا ان قوله بعد
والاخيرة من حدث يخضه به وقوله في حد النجاسة توجب منع
الصلاة به او فيه اقتصر علي ذلك الامرين وهما المبرع عن قوله